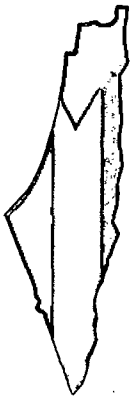

التمثيل الوطني الفلسطيني

منظّمة التحرير ودروب الإصلاح الوعرة

□ مأمون الحسيني

لعلّ من أكثر الأمور اللافتة في الثورات والانتفاضات العربيّة، التي ما زالت تتقلّب على نارٍ حاميةٍ، هو عدمُ امتلاكها (أقلّه حتى الآن) حساسيّةً قوميّةً واضحةً تجاه فلسطين وشعبها.

على أنّ هذا الشعب، وإنْ كان لا يستطيع، بحكم تجربته وتضحياته، أن ينْكر على أشقّائه سعيَهم إلى الحريّة والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة، وإيلاءَهم هذه العناوينَ الأولويّةَ في برامجهم وحراكهم، فإنّه يحاول إيجادَ موطئ قدمٍ له في خريطة اللوحة المعقّدة التي ترتسم في المنطقة على وقع أمورٍ أربعة: ١) النزاعات الأهليّة التي تعمّ معظمَ البلدان العربيّة. ٢) ارتفاع منسوب التدخّل الدوليّ والإقليميّ الهادف إلى انتزاع مكاسب ومناطق نفوذ تؤهّل صاحبَه لاحتلال موقعٍ مؤثّرٍ في النظام الدوليّ والإقليميّ المقبل. ٣) تصعيد إسرائيل إجراءاتها الاستيطانيّة في القدس والضفّة الغربيّة. ٤) ارتباك القيادات الفلسطينيّة التي تنوس بين التوجّه الجادّ نحو المصالحة الداخليّة، وبين العودة إلى المفاوضات التي تُخرج إسرائيلَ من العزلة وتمنحها المزيدَ من الوقت لاستكمال أعمال التهويد والاستيطان.

في ظلّ هذه الصورة الباهتة المعالم، وفي إطار البحث عن مساحة للتموضع الاستراتيجيّ والسياسيّ خلال المرحلة المقبلة، وعلى خلفيّة اتفاق حركتيْ «فتح» و«حماس» وبقيّة الفصائل الفلسطينيّة على المصالحة الوطنيّة وعلى رزمة إجراءاتٍ كفيلةٍ بتحقيق ذلك، يتواصل النقاشُ حول مصير منظمة التحرير الفلسطينيّة. المعلوم أنّ هذا الوعاء الوطنيّ الجامع تعرّض للسطو من قبل قيادة «فتح» تارةً، وللإهمال والتهميش تارةً أخرى. والمعلوم أيضًا أنّ مصيره تعرّض للخطر الفعليّ منذ اتفاقيّة أوسلو على يد القيادة الفلسطينيّة الرسميّة التي أقامت سلطةَ الحكم الذاتيّ وأفصح سلوكُها السياسيّ عن الرغبة في اعتماد المفاوضات خيارًا استراتيجيّاً، وفي التخلّص من «عبء» ما ترمز إليه المنظّمةُ من حقوقٍ تاريخيّة (ولا سيّما حقّ عودة اللاجئين)، وفي التخلّص أيضًا من مسؤوليّة القيادة الفلسطينيّة حيال عربَ ٤٨ الذين لم تجرؤ على مقاربة أوضاعهم ومستقبلهم المفتوح على المجهول مع تحوّل الدولة العبريّة إلى دولة أپارتهايد.

ولعلّ ما زاد الخشيةَ من إمكانيّة شطب منظّمة التحرير هو توجّهُ السلطة إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف الأمميّ بالدولة الفلسطينيّة. فقد قدّر العديدُ من الخبراء القانونيين أنّ هذا الاعتراف (الذي لم يتحقّقْ) سيُلغي الوضعيّة القانونيّة التي تتمتّع بها المنظمةُ في الأمم المتحدة ومؤسّساتِها منذ العام ١٩٧٥؛ كما سيؤثّر سلبًا في تمثيل حقّ تقرير المصير لأنه حقّ يخصّ كلّ الفلسطينيين داخل الوطن المحتلّ أو خارجه؛ وسيهدّد بشكل كبير حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأملاكهم. وبحسب محمد أبو هاشم، الباحثِ القانونيّ الفلسطينيّ في جامعة يورك البريطانيّة، فإنّ إعلان الدولة والاعتراف الأمميّ بها سيؤدّيان إلى إسقاط حقّ العودة، وإلى تحوّل المنظمة من ممثّلٍ للكلّ الفلسطينيّ إلى «منظّمة مجتمع مدنيّ» تُعنى بحقوق اللاجئ الفلسطينيّ؛ كما سيُسقطان خيارَ «الدولة الواحدة على كامل فلسطين التاريخيّة،» ويحوّلان القضيّةَ الفلسطينيّةَ من قضيّة إنهاء احتلال إلى قضيّة نزاعٍ حدوديّ بين دولتين.

قبل الوقوف على بعض المقاربات المتعلّقة بإصلاح منظّمة التحرير وتفعيلها، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ طرفَي المعادلة الفلسطينيّة (فتح وحماس) لم يقدّما، حتى الآن، أيَّ دليل جدّيّ على رغبتهما في إخراج المنظّمة من متاهتها، وتغليب المصلحة الوطنيّة على المصالح الحزبيّة والفئويّة والشخصيّة:

- فـ «فتح» ترى أنّ المنظمة آخرُ قلعةٍ تسيطر عليها بعد رحيل زعيمها التاريخيّ ياسر عرفات، وعقب خسارتها انتخابات المجلس التشريعيّ عام ٢٠٠٦ أمام «حماس» وانكفائها عن غزّة. وما يزيد الأمرَ تعقيدًا بالنسبة إليها هو أنّ مصير المنظمة، التي تسعى إلى استخدامها رصيدًا أساسيّاً في حسابها الفلسطينيّ والإقليميّ، مرتبطٌ بمصير المفاوضات؛ فإذا تقدّمت المفاوضاتُ تراجعت المنظّمة، والعكس صحيح، من دون أن تصل جهودُ إحيائها إلى نتيجةٍ حاسمة.

- أما «حماس،» فمنذ أن تأسّستْ عام ١٩٨٧ وهي لا تعترف بالمنظّمة ممثّلاً شرعيّاً وحيدًا للشعب الفلسطينيّ، بل طَرحتْ نفسَها بديلاً لها من موقع

الاختلاف الإيديولوجيّ والسياسيّ. ويبدو أنّ ثمة عوامل ساهمتْ في دفع هذه الحركة الإسلاميّة إلى القبول بمبدإ الانخراط في إطار منظّمة التحرير:

أ) بقاء المنظّمة على قيد الحياة رغم ما اعتراها من ترهّل (ولا سيّما بعد قيام السلطة الفلسطينيّة في مايو ١٩٩٤)، ورغم كافّة محاولات خلق منظّمة بديلة أو موازية لها، وصعوبة النيل من قوة وشرعيّة تمثيلها للشعب الفلسطينيّ على مختلف الصُّعد.

ب) تغيّر موازين القوى الداخليّة، وحاجة «حماس» إلى اكتساب الشرعيّة من خلال هذه المنظّمة استنادًا إلى آليّات الديمقراطيّة والانتخابات، بملحظ أنّ الانتفاضات العربيّة أشّرتْ بوضوح إلى عدم إمكانيّة استمرار ظاهرة حكم الحزب الواحد، وضرورة الاستعاضة عن ذلك بنظام الشراكة السياسيّة حيث تلعب جماعاتُ الإخوان المسلمين دورَ الشريك الأكبر الساعي إلى تغيير الانطباعات النمطيّة عن الإسلام السياسيّ... من دون أن يلغي ذلك إمكانيّةَ محاولة وراثة «فتح» والتيّار الوطنيّ الفلسطينيّ في زعامة منظّمة التحرير وإلحاقها بالمشروع الإسلاميّ العالميّ الذي يبشّر قادةُ التنظيمات الإسلاميّة ببسطِ نفوذِه على مجمل الدول العربيّة.

في كلّ الأحوال، وبصرف النظر عن مدى جدّيّة الأطراف الفلسطينيّة في ملفّ المنظّمة والمصالحة عمومًا، فإنّ ثمة ضرورةً لنقل نقاش هذا الملفّ من دهاليز القوى السياسيّة إلى فضاء الشارع وتعبيراته الاجتماعيّة المختلفة. ولعلّ المدخلَ الصحيح هو تحديد المفهوم المطلوب إنجازُه على صعيد المنظّمة. ولأنّ المفهوم الأكثر تداولاً هو مفهومُ «الإصلاح العميق والشامل الذي يقود إلى تفعيل المنظّمة وتطوير دورها وأدائها،» فإنّ معظم الاجتهادات تنصبّ في هذا الاتجاه. وهذا يقتضي إجراءَ نقدٍ جريءٍ لأداء المنظّمة في السابق، وتشخيصَ الواقع الفلسطينيّ الراهن، بحيث يتمّ أخذُ المستجدّات في الاعتبار: سواءٌ من حيث ضمُّ فصائل جديدة ونُخبٍ شبابيّةٍ ومنظّمات مجتمع مدنيّ إلى هياكل المنظّمة وهيئاتها المختلفة، أو من حيث شمولُ الإصلاح للتنظيم الهيكليّ والمؤسّساتيّ والميثاق والبرنامج السياسيّ والخطاب السياسيّ والإعلاميّ وسواه، وأن يشيَّد ذلك على أسسٍ تستند إلى مبدإ الشراكة الحقيقيّة البعيدة عن التهميش أو الاحتكار أو الإقصاء أو التخوين أو المحاصصة.

في موازاة ذلك، يجب أن تأخذ عمليّةُ الإصلاح المنشود في الاعتبار المستجدّات السياسيّةَ الداخليّةَ والإسرائيليّة والإقليميّة والدوليّة، وكيفيّة نسج العلاقات والتحالفات على قاعدة برنامج سياسيّ يستند إلى وثيقة القاهرة ووثيقة الوفاق الوطنيّ واتفاق مكّة ووثيقة المصالحة الفلسطينيّة الأخيرة. كما ينبغي أن تترافق عمليّةُ إصلاح المنظّمة مع إصلاح جدّيّ للسلطة الفلسطينيّة ومؤسّساتها وهياكلها، وإعادة تحديد الحدود بين مهامّ المنظمة والسلطة. تضاف إلى ذلك ضرورةُ إصلاح فصائل المنظّمة، قيادةً ومؤسّساتٍ وبرامجَ وأساليب.

على هذه الأرضيّة، لا بدّ من أن تنتظم عمليّةُ إصلاح المنظمة في اتجاهاتٍ ثلاثة:

١) الأول يتصل برزمة عناوين أهمُّها: التأكيد على تعزيز الوحدة الوطنيّة والمجتمعيّة والسِّلْم الأهليّ؛ الالتزام بالثوابت الوطنيّة المجْمَع عليها؛ فتح نقاش عامّ حول الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ ومدى استجابته للمستجدّات؛ التوافق على برنامج وطنيّ يتعلّق بالأهداف الإستراتيجيّة والتكتيكيّة ووضع الآليّات اللازمة لذلك؛ إنهاء ثنائيّة الانقسام الفلسطينيّ إلى «تيّار مقاوم» و«تيّار مفاوض»؛ تأكيد دور منظّمة التحرير مرجعيّةً وطنيّةً عليا وممثّلاً شرعياً ووحيدًا للشعب الفلسطينيّ.

٢) الاتجاه الثاني يتعلّق بالجوانب التنظيميّة. وهنا لا بدّ من السعي الجادّ إلى ضمّ «حماس» و«الجهاد الإسلاميّ» إلى المنظّمة على الأسُس الآنفة الذكر ووفق آليّاتٍ متّفقٍ عليها. كما تنبغي إعادةُ النظر في نِسَب تمثيل الفصائل، والمنظّمات الشعبيّة والمهنيّة، والجاليات في المهاجر، والشخصيّات الوطنيّة والفعّاليّات، في المجلس الوطنيّ، وذلك في ضوء المتغيّرات، ولمصلحة أوسع تمثيل حقيقيّ لملايين الفلسطينيين في الوطن والشتات. ومن ثم يجب التحضيرُ لإجراء انتخابات لهذا المجلس، الذي ينبغي تجديدُ شبابه بشكل دوريّ عن طريق هذه الانتخابات وفق قانون التمثيل النسبيّ، ومع التوافق على نسبة الحسم، وضمان أوسع مشاركة وطنيّة في رسم آليّة اختيار أعضائه في المناطق التي تضمّ تجمّعاتٍ فلسطينيّة يصعب إجراءُ الانتخابات فيها. على أن يَتْبع ذلك انتخابُ مجلس مركزيّ جديد من قِبل أعضاء المجلس الوطنيّ، ومن ثم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذيّة بما يَضْمن أوسعَ مشاركةٍ للفصائل والمنظّمات والشخصيّات المستقلّة.

وبالتوازي مع هذه المهامّ العاجلة التي تتطلّب استنفارًا استثنائيّاً لورش عملٍ تصوغ آليّاتٍ خلّاقةً لترجمتها، لا بدّ من إصلاح دوائر المنظمة وتفعيلها وفق أسس مهنيّة سليمة ورفدِها بطاقاتٍ شابّةٍ لضمان قيامها بواجبها بكفاءة عالية، وتفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبيّة وضمان إجراء الانتخابات النزيهة والحرّة فيها بشكل دوريّ. يضاف إلى ذلك تفعيلُ دور السفارات الفلسطينيّة في الخارج ورفدُها بالكفاءات المهنيّة، والتأكيدُ على انتظام انعقاد المجلس الوطنيّ والهيئات المنبثقة عنه وفق لوائح وأنظمة المنظّمة القائمة وما يدخل عليها من تعديلاتٍ جديدة، وإقامةُ هيئات رقابيّة فاعلة على مؤسّسات

لا بُدّ من إعادة التأكيد أنّ المنظّمة هي مرجعيّة السلطة الفلسطينيّة، ولا بدّ من فكّ الارتباط بين رئاستيهما ومؤسّساتهما وهياكلهما، وتحديدِ صلاحيّات كلّ منهما.

المنظّمة لمواجهة أيّ فساد أو تسيّب إداريّ وماليّ.

٣) الاتجاه الثالث يتّصل بالعلاقة بين المنظّمة والسلطة، وهي علاقةٌ اتّخذتْ في السنوات الماضية مسارًا كارثيّاً همّش المنظّمة وحوّلها أداةً استعماليّةً بحتةً يمكن إشهارُ رايتها وقتَ الضرورة. هنا، لا بدّ من إعادة التأكيد أنّ المنظّمة هي مرجعيّة السلطة الفلسطينيّة، ولا بدّ من فكّ الارتباط بين رئاستيهما ومؤسّساتهما وهياكلهما، وتحديدِ صلاحيّات كلّ منهما، ووضعِ ضوابط قانونيّة تحدّد العلاقة بينهما على أساس التكامل.

ومع ذلك، وعلى رغم كلّ ما يساق من مقترحات للنهوض بالمنظّمة، التي يبدو أنّ الجهود الرامية إلى إصلاحها جُمّدتْ بانتظار نتائج الجولة الجديدة من الانبطاح الرسميّ الفلسطينيّ أمام ضغوط «الرباعيّة» التي أفضت إلى عقد «لقاءات عمّان» الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة، فإنّ واقع الحال يشير إلى أنّ الأوضاع الفلسطينيّة، سواء ما تعلّق منها بالنظام السياسيّ أو البرامج المعتمدة، لا يقرّرها الفلسطينيون وحدهم، وإنما تساهم في صياغتها جملةٌ من العوامل والأطراف، تبدأ بإسرائيل والدول العربيّة والإقليميّة، وتنتهي بالأطراف المؤثّرة في القرار الدوليّ، خصوصًا الولايات المتحدة. وقد كان واضحًا، منذ مؤتمر مدريد بداية تسعينيّات القرن الماضي على الأقلّ، أنّ هناك قرارًا عربيّاً ودوليّاً بمنع تطوير المنظّمة أو بإيجاد منظّمة بديلة أو موازية؛ فلقد كان على المنظّمة أن تبقى قائمةً وضعيفةً حتى توقّع باسم الشعب الفلسطينيّ اتفاقَ التسوية الذي يمكن التوصلُ إليه. ويبدو أنّ هذا القرار ما زال ساريًا حتى اليوم، وإنْ كان قابلاً للتعديل، ولا سيّما بعد اندلاع الثورات والانتفاضات العربيّة، المفتوحةِ على كافة الاحتمالات، بما في ذلك إعادةُ إنتاج «سايكس ـ بيكو» جديد. وهذا يعني أنّ المنظّمة لا يمكنها التقدّمُ على طريق الإصلاح الجدّيّ إلا إذا توافرتْ إرادةٌ حاسمةٌ لكسر القرار الدوليّ، أو تغيّرت المعطياتُ والحقائقُ الماثلة، أو تنازلت القوى الفلسطينيّة المتنازعة عن مطالبها الفئويّة فغلّبت المصلحةَ الوطنيّة العليا واتفقتْ على قواسم وطنيّة مشتركة ضمن شراكةٍ حقيقيّةٍ وعلى أساسٍ ديمقراطيّ.

دمشق

مأمون الحسيني

كاتب فلسطينيّ.